

ميزان المدفوعات
ليس بخفض
الاستيراد وحده
تحل الأزمة



4

الأخبار

al-akhbar

www.al-akhbar.com

مراسلات بين النيابة العامة التمييزية ومجلس النواب حول صلاحيات المحقق العدلي

دعاوى ردّ وارتياح ضد البيطار [2]



الأردن - سوريا

أهلاً بالانفتاح!

[13 - 12]

الكثير من الانفتاح الأردني على سوريا جاء بقوة أميركي قد يعطي الضوء الأخضر أيضاً لدولة أخرى لرفع مستوى علاقاتها مع دمشق (أف ب)

الحدث

مسلسل الانقلابات
السودانيّ
حلقة جديدة... في
وجه «حميدتي»



14

رياضة



كأس العالم
«فيفا» يبحث
عن الأموال

8

قضية

هك سقط
فيتو المصارف
على الـ«كابيتال
كونترول»؟



4

قضية

مراسلات بين النيابة العامة التمييزية ومجلس النواب حول صلاحيات المحقِّق العدلي

دعاؤهم ردّ وارتياب ضد البيطار

تبدأعدا المعركة الأكثر سخونة بين المحقّق العدلي القاضي طارق البيطار والوزراء السابقين المدعّم عليهم في قضية انفجار مرفأبيروت، مع تحضير هؤلاء لرفع دعاؤهم ردّ وارتياب مشروع في حقّ البيطار الذي يحاول استئناف حلوك موعّد بدء العقد الثاني لمجلس النواب واستغلاله انعدام الحصانة عليهم قبل ذلك التاريخ

ميسم زرق

مع نبيل حكومة الرئيس نجيب ميقاتي ثقة مجلس النواب وحتى 19 تشرين الأول المقبل، موعد بدء العقد الثاني للمجلس، بات النواب (الوزراء السابقون) المُدعى عليهم في قضية انفجار مرفأ بيروت من دون حصانات نيابية. عليه، يحاول المحقّق العدلي القاضي طارق البيطار، بالتعاون، استغلال هذه الفترة فيما يستعد الفريق «التهم» لاستخدام «الأسلحة» القانونية للإطاحة بالمحقّق العدلي بالضربة القاضية.

ففيما واصل البيطار إجراءاته، مُحدّثاً الرابع من تشرين الأول المقبل موعداً لاستجواب رئيس الحكومة

السابق حسان دياب (بعد إصدار مذكرة إحصار ثانية بحقه)، و30 أبلول الجاري موعداً لاستجواب علي حسن خليل، والأول من الشهر المقبل لاستجواب نهاد المشنوق وغازي زعيتر، يتحضّر هؤلاء لتقديم دعاوى ردّ وارتياب مشروع في حقّ البيطار. وبحسب المعلومات، سيبدا المدعى عليهم، غداً، تقديم دعاوى «تستند إلى مخالفات ارتكبتها المحقّق العدلي، ولا سيما في ما يتعلق بمخالفته المادتين 70 و 71 من الدستور (فتضآن على أن مجلس النواب أن يتهم رئيس مجلس الوزراء والمحلفين بالارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلائهم بالواجبات المترتبة عليهم) والمادتين 18 و 42 من القانون 1990 /13 (تضضآن على أن مجلس النواب أن يتهم رؤساء الحكومة

المشهد السياسي

ميقاتي إلى باريس: عودة إلى «سيدر»



(مروان بوحيدر)

والوزراء لارتكابهم الخيانة العظمى أو لإخلائهم بالواجبات المترتبة عليهم)». وفي انتظار ما ستعمله تطورات الأيام المقبلة في شأن إجراءات البيطار أو مصيره، شهدت الساعات الأخيرة تطورات عدة تمثّلت في مراسلات جديدة بين المحقّق العدلي والنيابة العامة التمييزية ومحكمة القضاء الجنائية ومجلس النواب. الفصد الاحتمالي، وقد سبقها بيوم واحد، كتاب أرسلته النيابة العامة التمييزية إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري، رداً على مراسلات سابقة من المجلس تتعلق بصلاحيات المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء وبيان موقف النيابة العامة التمييزية من قضية الصلاحيّة. مضمون الكتاب الذي أطلعت «الأخبار» عليه، يشير إلى أن المحقّق العدلي السابق



(أره ب)

فادي صوان توجه بكتبى إلى المجلس النيابي يطلب فيها إجراء ملاحظات لـوزراء ورؤساء، مع احتفاظه بصلاحيته في حال لم يتمّ ذلك، «غيز أن المحقّق العدلي الحالي عمّد إلى

النيابة العامة

البيت بالخلاف حول موضوع الصلاحيّة

فادي صوان توجه بكتبى إلى المجلس النيابي يطلب فيها إجراء ملاحظات لـوزراء ورؤساء، مع احتفاظه بصلاحيته في حال لم يتمّ ذلك، «غيز أن المحقّق العدلي الحالي عمّد إلى

عويدات بحقّق:

هل تلقى البيطار تهديدات من حزب الله؟

انشغلت البلاد، أمس، بخبر مصدره الزميل في «المؤسسة اللبنانية للإرسال» إدمون ساسين بشأن ما اعتبر تهديداً مباشراً من حزب الله للمحقّق العدلي في قضية انفجار المرفأ طارق البيطار. تغريدة ساسين جاء فيها أن «حزب الله» عبر وفيق صفا، بعث برسالة تهديد الى القاضي طارق البيطار مفادها: وأصلة معنا منك للمنتحر، رح نمشي معك للأخر بالسار القانوني، وإذا ما مشي الحال رح نبقعك، فكانت إجابة بيطار: فداه، بيمون كيف ما كانت التطيرة مكو». ولاحقاً، أفاد ساسين أحد المسؤولين بأن زميلة له في المؤسسة نفسها هي من أبلغته بأن صفا تحدث أمامها عن البيطار وطلب إليها إبلاغه بالأمر. وقال ساسين إنه مستعد لإثبات ما كتبه.

البيطار رفض التعليق على الأمر، لكنه أبلغ صحافيين وقضاة بأنه سمع من «مصدر خاص ما كتبه ساسين».

وبعد انتشار الخبر، بادر النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات إلى الاتصال بالقاضي البيطار والطلب إليه إعداد تقرير حول الأمر وإيداع إياه خلال 24 ساعة. على أن يفتح عويدات تحقيقاً للتثبت من حقيقة الأمر. وفيما لم يعلّق حزب الله على ذلك، تولّت وسائل إعلام وناشطون شنّ حملة على الحزب تتهمه بترهيب البيطار.

النيابة العامة في كتابها بأنها «كتيابة عامة عدلية لا يمكنها أن تبث

اتخاذ إجراءات قضائية بحق رئيس الحكومة والوزراء المتهمين، من دون اتخاذ أي إجراء للاطلاع على رأينا». وتطرق الكتاب إلى الدفع الشكلية التي تقدّم بها الوزير السابق يوسف فتّينانوس وأحالها إلى النيابة، منشيراً إلى أن «النيابة العامة، قبل إبداء رأيها بالدفع المقدمة، طلبت والإحراق والتخريب معطوفة على القصد الاحتمالي»، وقد سبقها بيوم واحد، كتاب أرسلته النيابة العامة التمييزية إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري، رداً على مراسلات سابقة من المجلس تتعلق بصلاحيات المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، إلا أنه أحال مذكرتي إحصار بحق رئيس الحكومة حسن دياب من دون معرفة النيابة بمصير الإجراءات المطلوبة منها». وبما أن البيطار يدين صلاحيته تماشياً مع قرار محكمة التمييز 2000 الذي ميّز بين الجرائم الناتجة عن الوظيفة والجرائم المترتبة من الوزراء، اعتبرت

يصعب تجاوز دخول القوات اللبنانية، في فترة قصيرة، إلى دائرة الضوء بعد تصاعد الحملات السياسية ضدها، القضية هنا تتجاوز العقائد والأضكار السياسية، لتشكّل عيّنة عن ممارك سياسية طاحنة استعداداً للانتخابات المقبلة

هيام القصيفي

دخلت القوى السياسية فعلياً، بعد تأليف الحكومة، مرحلة الانتخابات النيابية. كل تصريحات قادتها ومسؤوليها وخطب جلسة مناقشة البيان الوزاري تصت في إطار استثمار الجو المحموم لبناء قاعدة مواجهة، تحضيراً للمنافسة الانتخابية. إلا ان المشهدية الالاففة تتعلّق بتصويب الأنظار على القوات اللبنانية، حتى يكاد التعاطي معها منذ ما قبل تسوية تشكيل الحكومة يشبه في بعض ملامحه التعاطي معها في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف وانتخابات عام 1992. هذا الانطباع يسود في أوساط سياسية رافقت تلك المرحلة، وهي تلتق إليه، ليس في إطار الدفاع عن الحزب الذي ارتكب سلسلة أخطاء في ممارسته السياسية، بل استناداً إلى ملاحظات واقعية تعيد

التذكير بتلك الوقائع. ورغم أن أوجه الشبه كثيرة، فإن الاستثناء الالافف هو أن ما يجري اليوم يتمّ بمشاركة فريق مسيحي أساسي (الغار الوطني الحر) سبق أن تعرّض للتطويق نفسه بعد عام 1990 ونفي العماد ميشال عون إلى فرنسا، لذلك، ليس تفصيلاً ما يحصل بين الطرفين منذ أشهر، وأن يحول رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل جلسة مناقشة البيان الوزاري، في جلسة نيابية عامة، للهجوم على القوات في موضوع «شركات الصق» المحاميين في بيروت والراني إلى رده كحدام عام عدلي في جريمة انفجار مرفأ بيروت ونقل الدعوى منه للارتياب المشروع، وذلك بعد أن اشيع بأنه رفض تسلّم التبليغ سابقاً.

تصرّفت القوات إزاء تأليف الحكومة الاميركي والغرنسي معها، وكانها

علم وخبر

شركة «فيدوس» على «اللثة الشعب»!

تتوالى الشكاوى إلى هيئة الأسواق المالية من زبائن مؤسسات مالية تُشغّل أموالهم في محافظ واستثمارات خارجية. أكثر من مؤسسة تحاول حالياً الاحتفال على الزبائن عبر عرض إعادة الدولارات التي استثمروها بموجب شيك مصرفي أو وفق «الدولار المصري». في الحالتين، يعني ذلك سحب المبالغ المودعة بالبنرة وفقدانها قيمتها. وفي المعلومات أن هيئة الأسواق المالية تدرس ملفّ شركة «فيدوس» المالية التي ازداد شكاوى زبائنهن، ولا تزال «الهيمّة» في مرحلة «التحاور» مع «فيدوس»، من دون استبعاد شطهنا من لائحة المؤسسات المالية في حال عدم التزامها إعادة أموال الزبائن بالدولار الاميريكي.

المستقبل يستعدّ

بدأ تيار المستقبل إجراء تغييرات في كوادره الانتخابية وتغيير استراتيجيته استعداداً للانتخابات النيابية المقبلة. وفي هذا السياق، استدعى المسؤول عن «ملف بيروت»، رئيس «جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية» أحمد هاشمية المنسق السابق للتيار في أميركا الشمالية

تقرير

القوّات قبل الانتخابات:

الحملات السياسيّة حضان رابح

ما يجري بعدما كان الحزب مؤيداً لوجوب مشاركتها في الحكومة وهو ما ترفّضه منذ 17 تشرين، يجعل من الصعب القفز فوق السؤال: كانت مصالِح التيار الحالية متشعبة، وفي عرفة أن سياسته انتصرت أخيراً كمحور إقليمي.

ولا يفق رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط مع القوات

ومن ثمّ الرئاسية، لكن واقع الأمر أن المشروعين لا بد أن يصطدما كما اصطدما في التسعينيات لأسباب مختلفة إقليمية وداخلية. فكيف إذا كانت مصالِح التيار الحالية متشعبة، وفي عرفة أن سياسته انتصرت أخيراً كمحور إقليمي. المناورات السياسية؟ الجواب السياسي لدى أكثر من طرف لا يتعدّى الانتخابات النيابية، أقله حتى الآن، فالقوى الحزبية، ومنها مسيحية، غطت نفسها منذ 17 تشرين الأول، إما باستقالات والانضواء تحت مسهبات المجتمع المدني وبدعم خارجي واضح، أو تحالف عائلات، وهذا أعطاها حصانة سياسية رغم أنه من المبكر الحكم على تحوّلها قوة جاذبة كبيرة، رغم ما تدفعه من أموال كما يحصل في حملاتها الإعلامية

بالاف الدولارات «الكاش». لكنّ القوات تحاول العمل، بدعم مالي سخّي في الانتخابات، في الواليس فلا تشكّف أوراقتها، في الترشّحات أو جسّ النضب الانتخابي وتلمّس اتجاهات الناخبين. هذا جزء من تكتيك سياسي مزمّن أبعد من اللحظة. لكنّه في الوقت نفسه يشير لدى خصومها أسئلة وندواف نحو استباق الاستحقاق الانتخابي بحملات سياسية مضادة، قد يكون من المبكر الحكم من الآن إلى أي حدّ يمكن أن تنجح في تعزيز الاحجام الانتخابية. لكن ما يظهر إلى الأّن أن هذه الحملات تساهم في تعزيز منه وأحزاب حليفة ومن قاعدته (والمفارقة أن لا حملات متبادلة فاقعة مع الرئيس نبيه بري)، فإن



(الدوايهب)

فادي غلاييني (عمل لفكرة مع فريق بهاء الحريري عبر نبيل الحلبي) وسلّمه الماكينة الانتخابية في العاصمة. وبحسب مصادر في التيار، باشر غلاييني عمله من دون التنسيق مع فادي سعد المسؤول عن ملف الانتخابات في التيار.

التعيينات على النار

قبل طرحها على طاولة مجلس الوزراء، بدأ نقاش جدّي، بالتفاصيل والأسماء، حول سلة من التعيينات تُفترض أن تقدم عليها الحكومة، في مقدمها تعيين أعضاء مجلس القضاء الأعلى.

شائعة رئيس الحكومة

سارعت شخصية إعلامية على صلة وثيقة بالسفارة السعودية إلى الاتصال بوسائل إعلامية عدة لنفي الخبر عن لقاء جمع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي والسفير السعودي في بيروت وليد البخاري، والتأكيد أن الأخير لا يزال في السعودية. فيما تبين أن مصدر الشائعة مغربون من رئيس الحكومة.

قضية

زيادة الفقر والبطالة والانكماش لا تخفف عجز ميزان المدفوعات ليس بخفض الاستيراد وحده تحلّ الأزمة!

ليا القرني

يقول سابا ذلك، في معرض تأكيدہ انه ليس بتقنين الاستيراد يُحارب العجز في ميزان المدفوعات، الذي يُطالب بها صندوق النقد الدولي دائماً، وتصدّى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لتنفيزها، تقوم على تقليص الاستيراد إلى الحدود الدنيا، واقتصاره على «أولويات» يُحدّدها الحاكم بمعزل عن أي خطة ومن دون مراعاة لحاجات المجتمع، وكأن سبب العجز هو كمية الدولارات التي تُخرج من لبنان لشراء السلع والخدمات فقط، لا الأموال التي «تهرب» عبر المصارف، وبموافقة مصرف لبنان نفسه؛ العجز في ميزان المدفوعات «مرصّ» طفا على السطح ليكشف عن مشكلة أعمق»، كما يقول وزير المال السابق الياس سابا لـ«الأخبار». فالعجز «نتيجة لا لسبب، ولا يمكن التفكير في معالجة جزئية له بمعزل عن الحل العام»، متساءلاً: «عن أي استيراد يتحدّثون؟ التاجر الذي يستورد أفخر أنواع الجينة الفرنسية لن يتوقف عن ذلك لأنّ زبائنه قادرون على دفع ثمنها ولم يُغخروا عاداتهم الاستهلاكية». ولذلك «أصاب تخفيض الاستيراد الطبقات المتوسطة والفقيرة فقّلتها... ما من أحد يُعيّن تاجراً لا علاقة له بالسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي حاكماً لمصرف مركزي»، الصعبة، كـ«تطوير قطاع الخدمات

وكل ما له علاقة بالتكنولوجيا، كاحد أوجه الاقتصاد المنتج الذي خصوصاً أن ما من بدائل محلية، ف«غذائياً، كم تبلغ مساحاتنا الزراعية وما هو إنتاجنا؟ وصناعياً، لا تملك موارد معدنية ولا مواد أولية». وعدم وجود اقتصاد مُنتج يؤثّر الاكتفاء الذاتي والتصدير لإدخال الدولارات سببه سياسي. إذ إنّ «نظرية» رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري في الاقتصاد «قامت على تصدير أفضل قدراتنا البشرية واستيراد بد عاملة رخيصة. هذه البوطة بنت نظاماً اقتصادياً مالياً يقع في أزمة إذا لم يستورد ما قيمته 10 - 12 مليار دولار سنوياً، تماماً كسائق الدراجة الهوائية الذي يقع حين يتوقف عن الدوس!». العجز التاريخي لعشر سنوات متتالية في ميزان المدفوعات، فبلغت قيمة العجز 16,1 مليار دولار بين 2011 - 2018، مقابل فوائض بقيمة 25,4 مليار بين عامي 2002 (2010) كانت الدولارات مؤقّنة، لأنّ اقتصادنا عاش على الديون وماسى بقية الاقتصادات». لذلك فإنّ اقبال حثيفة الاستيراد لحل العجز «يُعدنا إلى القرون الوسطى»، الأولى منه التركيز على كيفية إدخال العملة بطريقة ذمّرة، فيجأهالون عن عمد لزوم كهربها لبنان، وهي دين على

الدولارات التي خرجت من حسابات مصرف لبنان والمصارف...«ولم تغد». مثلاً، تراجع كمية الدولارات الموجودة في مصرف لبنان بنحو 14 ملياراً و 274 مليون دولار سنة 2020. التقديرات الحكومية تُشير إلى أنّ 6 مليارات و 400 مليون دولار منها دفعها مصرف لبنان لاستيراد سلع مدعومة (من ضمنها المحروقات بطريقة ذمّرة، فيجأهالون عن عمد لزوم كهربها لبنان، وهي دين على



الدولة تُسدّد ثمنه بالليرة اللبنانية)، لتبقي 7 مليارات و 874 مليون دولار خرجت من «المركزي» لصالح أصحاب المصارف والمودعين النافذين وتمّ وجود قطاع مصرفي سليم قادر على تمويل القروض الطويلة الأجل، وبتشجيع الاستثمارات، وبتامين البديل المحلي نَمّ زيادة الصادرات. «المدخل الأساس لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات يكون بزيادة إنتاج البطالة، وارتفاع نسبة الفقر... من دون أنّ يُتيح الحصول على الدولارات، خفض عجز ميزان المدفوعات، وتقليل الاعتماد فعلاً على السلع الأجنبية، يتِمّ وجود قطاع مصرفي سليم قادر على تمويل القروض الطويلة الأجل، وبتشجيع الاستثمارات، وبتامين البديل المحلي نَمّ زيادة الصادرات. «المدخل الأساس لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات يكون بزيادة إنتاج

بني الاقتصاد اللبناني على رهن مصيره لكمية الدولارات التي يتلقاها (كديون أو ودائم) وللاستيراد. مقابل ضرب الإنتاج المحلي. بعد سنوات، يأتي حاكم مصرف لبنان لـ«يُصحح» ما كان شريكاً في ارتكابه، عبر إقفاله الباب أمام الاستيراد حتّى للمواد الحيوية: المحروقات حتّى للمواد كوسيلة لخفض العجز في ميزان المدفوعات. وهي وسيلة ستزيد من التضخم والانكماش والبطالة والفقر

قضية

(مُهلم الموسوي)

الإدارة والعدل: تعديلات جوهرية ورفض لتغطية تعاميم مصرف لبنان

هل سقط فيتو المصارف على الـ«كابيتال كونترول»؟

وجود خطة تتضمن إعادة هيكلة دين الدولة وقدرتها على تسديد النقدية والمالية وتوظيفات المصارف وإبداعاتها دون أن تأخذ في الاعتبار معايير المخاطر وتوزيعها بشكل متوازن...». تدخل لجنة الإدارة والعدل في تفاصيل الأضرار التي سببها عدم إصدار القانون، فقتصر على انخفاض الكتلة النقدية من 40 مليار دولار تقريباً قبل تشرين الأول 2019 إلى 15 مليار دولار اليوم، وتعتبر أنّ القانون كان يفترض أن يُقر فور اندلاع الأزمة لحماية هذه الأموال من التجميع الاستثنائي مع المودعين ووضع قيود عليهم بحكم الأمر الواقع من دون أي عيب قانونية، لكن عدم حصول ذلك كلف البلد خسائر لا تُحصى. ولنجان حجم هذه الخسارة، تستعين مصادر نخبوية بالتحجيرة المصرفية، لتشير إلى أنّ الفاهرة أُنجزت خطة الاستنهاض بـ 12 مليار دولار فقط، على مدى 18 شهراً، في حين أننا في لبنان الهدرنا 25 مليار دولار من دون أي خطة وعلى دعم لم يصل إلى مستحقه. لكن، في المقابل، تُؤكد اللجنة أنّ التخثير في إقرار قانون وفقدان عامل العجلة لا يلغي أهمية وضع ضوابط مؤقتة واستثنائية على التحويلات المصرفية والسحوبات النقدية الذي يبقى حاجة ضرورية لتنظيم إدارة المخزون النقدي والذي قد يتوقف من العملات الأجنبية، ما دامت أرصدها المالية تتسع بذلك، ضمن سقف يحدد بقرار من المجلس المركزي لمصرف لبنان من

أو عبر ضمان حرية المحضين من المودعين في التصرف بأموالهم خلافاً للمودعين الآخرين. لكن رغم ذلك، لا يزال القانون يشكل حاجة للبلد، على الأقل لإنهاء الاستثنائية، فإن أصبح المشروع؟ على ما تُؤكد الأمانة العامة للجلس، فإنّ اقتراح القانون الرامي إلى وضع ضوابط مؤقتة واستثنائية على التحويلات المصرفية والسحوبات النقدية، صار لديها، بنسخة: المفزة في لجنة المال، والمعدلة في لجنة الإدارة والعدل.

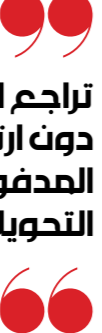
أُنجز... لم ينجز اللجنة الأولى أُنجزت عملها في بداية حزيران الماضي، وبمجلس رئيس لجنة الإدارة والعدل جورج عدوان، أُنجزت الثانية عملها في 29 تموز الماضي. منذ ذلك التاريخ، لم يُحول القانون إلى اللجان المشتركة لتوحيد النص الصادر من اللجنتين، كما لم يتم الإعلان رسمياً عن الانتهاء من تعديل القانون في لجنة الإدارة. أدى ذلك إلى اعتبار نواب في اللجنة أنّ الملف دخل إليها ولم يُخرج، وعند سؤال الأمانة العامة لجلس النواب، تساهم الإجابة في زيادة الغموض: «لا مشكلة كلو ماشي». وفي هذا السياق، تُؤكد مصادر معنية أنّ الاتجاه لدى رئاسة المجلس هو لتحويل القانون مباشرة إلى اللجنة للتسريع في إقراره. لكن إذا كان المطلوب الإسراع في الإقرار فعلاً، فما سبب مرور شهرين من دون البت في نصير القانون. مصادر نخبوية تكشف أنّ التجاين

إضافة إلى عيب الدين العام وأسباب أخرى، إلى «سياسات مصرف لبنان النقدية والمالية وتوظيفات المصارف وإبداعاتها دون أن تأخذ في الاعتبار معايير المخاطر وتوزيعها بشكل متوازن...». تدخل لجنة الإدارة والعدل في تفاصيل الأضرار التي سببها عدم إصدار القانون، فقتصر على انخفاض الكتلة النقدية من 40 مليار دولار تقريباً قبل تشرين الأول 2019 إلى 15 مليار دولار اليوم، وتعتبر أنّ القانون كان يفترض أن يُقر فور اندلاع الأزمة لحماية هذه الأموال من التجميع الاستثنائي مع المودعين ووضع قيود عليهم بحكم الأمر الواقع من دون أي عيب قانونية، لكن عدم حصول ذلك كلف البلد خسائر لا تُحصى. ولنجان حجم هذه الخسارة، تستعين مصادر نخبوية بالتحجيرة المصرفية، لتشير إلى أنّ الفاهرة أُنجزت خطة الاستنهاض بـ 12 مليار دولار فقط، على مدى 18 شهراً، في حين أننا في لبنان الهدرنا 25 مليار دولار من دون أي خطة وعلى دعم لم يصل إلى مستحقه. لكن، في المقابل، تُؤكد اللجنة أنّ التخثير في إقرار قانون وفقدان عامل العجلة لا يلغي أهمية وضع ضوابط مؤقتة واستثنائية على التحويلات المصرفية والسحوبات النقدية الذي يبقى حاجة ضرورية لتنظيم إدارة المخزون النقدي والذي قد يتوقف من العملات الأجنبية، ما دامت أرصدها المالية تتسع بذلك، ضمن سقف يحدد بقرار من المجلس المركزي لمصرف لبنان من

ضمن الخطة الشاملة التي تضعها الحكومة». النص المقترح من لجنة الإدارة يذهب أبعد من تقييد السحوبات والتحويلات ليدخل في تعديل قانون النقد والتسليف، من خلال إضافة هيكلة مصرف لبنان وهيكله المصارف واعتماد سعر صرف موحد للدولار تتحدد بموجبه التدابير المفروضة على المودعين. كما تنهت إلى وجوب أنّ تضبط الخطة إيقاع ميزان المدفوعات من خلال تدابير لضبط الاستيراد وفرض شروط على التصدير لإعادة ضخ الأموال في الاقتصاد وتشجيع حماية الصناعة الوطنية.

التوظيفات الإلزامية بقانون ادخلت «الإدارة والعدل» على نص القانون مصطلح «الأسعار الرابحة للدولار»، لتشير إلى أنّ على المصارف اعتمادها لتحديد سعر التحويل لكل عملة أجنبية، والمحدد من قبل مصرف لبنان. كما تُؤكد على وجوب ترك كل المراجعات القضائية السابقة في إصدار القانون، وعدم تعظيمها بأي نص قانوني، لكن أيّ «إنحياز»، إن تحقق في لجنة المال أو لجنة الإدارة، يبقى غير قابل للصرح، ما لم يحول رئيس الاقتراح إلى اللجان المشتركة أو إلى الهيئة العامة، وهو ما لا يتوقع إن يتأخر في حال رفع الفيتو الذي تقرضه المصارف ومن يعظمها في السلطة، أو في حال وصلت السلطة إلى حاجز مسود لم تعد قادرة بعده على ابتعاد الحُجج لتأجيل البتّ بالقانون، الذي يشكل مطلباً رئيسياً من مطالب صندوق النقد.

تستخدم 1% من إيراداتها لتحفيز الإنتاج الوطني. ويجب زيادة الضريبة على نحو 20 مننّجاً لها بدائل محلية. هذان الطرحان لحماية المنتجات الوطنية». أيام توليه وزارة الاقتصاد، لم يقبل هذا الطرح الذي قدمه بطيش، تماماً كما أصدر الياس سابا سنة 1971 قراراً يفرض رسوم على 545 سلعة مستوردة، فاضرب التجار واقتلوا بيروت ووقع ثلثاً مجلس النواب في حينه عريضة تُجبر الحكومة على الخراج عن الرسوم، ولم يعترض من الوزراء إلا إميل البيطار وجعفر شرف الدين وسابا. ما يطرحه بطيش أيضاً هو «إعادة النظر في النظام الضرائبي ليكون هادفاً وموجّهاً في خدمة الاقتصاد. إعادة التوازن للميزان التجاري عبر تطوير سلع وخدمات لديها. ميزات تفاضلية وقدرة تنافسية، تُنهى وجود اقتصاد استلحافي بغيره». «



تراجم الاستيراد لم يخلّ المدفوعات بسبب التحويلات إلى الخارج

میزان المدفوعات

هو بيانٌ تُسجّل فيه كلّ التبادلات المالية لبلد ما مع بقية دول العالم، وينقسم إلى أقسام عدّة: الحساب الجاري (يضخّ الحساب التجاري وعوائد عناصر الإنتاج...)، حساب رأس المال، الحساب المالي. العجز في ميزان المدفوعات يعني أنّ العملة الصعبة التي دخلت البلد أقلّ من الكميات التي خرجت منه.

الحدث

مسلسل الانقلابات السودانية حاقلة جديدة... بوجه «حميدي»

خلافًا لما رجّته السلطات، بمكوّنها المدني والمسكري، من انتهاء المجموعة التي حاولت تنفيذ انقلاب يوم امس، إلى «فلول النظام السابق». تظهر المعطيات ان المجموعة سادة لولاة المؤسسة العسكرية، لكنها على خصومة مع ميليشيا «الدعم السريع»، التي تعتقد انها نمت تفويتها على حساب الجيش، فيما تولّه قائدها محمد حمدات دقلو، هادسة المرحلة الانتقالية بخلاف ما كانت تقرّضه مقتضيات الشراكة مع المدنيين

الخرطوم - **هي علي**

بنظام الرئيس المعزول عمر البشير، لولا المناشدة التي اطلقها عضو «مجلس السيادة» والمتحدّث باسمه، محمد الفكي، للمواطنين، طالباً منهم النزول إلى الشارع وحماية عملية الانتقال السلمي للسلطة. ووفق مصدر في الجيش تحدّث إلى «الخبار»، فإن قائد المحاولة الانقلابية، اللواء عبد الباقي بكرابي، وصل إلى سلاح المدرعات عند الساعة الثالثة من فجر يوم الثلاثاء، وفرض مجموعته السيطرة على اللواء الموجود هناك (وهو الأكبر والأكثر جاهزية)، وتمتصر خلف المدرعات حتى بعد اكتشاف العملية، غير انه استسلم لاحقاً من دون إراقة دماء بعد مفاوضات مع قيادة الجيش. وفي الوقت نفسه، توجّهت مجموعة أخرى مؤيدة للانقلاب إلى مباني القيادة العامة للجيش شرق الخرطوم، حيث كانت تنوي السيطرة عليها بالتسلّح بالمدرعات الموضوعه داخل مباني القيادة، لكن الاستخبارات العسكرية تنهّبت، برتب مختلفة، بقودهم ضابط برتية لواء وتساندهم مجموعة من المدنيين، سيطرت على سلاح المدرعات في ضاحية المهندسين في أم درمان غرب الخرطوم، وعمدت إلى إغلاق الجسر الرابط بين المدينتين. وكان من الممكن أن يمزّ خير المحاولة من دون أن يكتفّر له أحد، فكثيره من المحاولات الانقلابية التي تمّ إجهاضها منذ الإطاحة

وقادوا المحاولة ولأوهم المؤسسة العسكرية، ومناهضتهم لقائد ميليشيا «الدعم السريع»، محمدان دقلو (حميدي)؛ إذ تشرّبت، توازياً مع التطوّرات الأخيرة، فيديوهات لقائد العملية، اللواء بكرابي، مطلع عام 2020، يهاجم فيها دقلو، ويتحدّث عن قدرة الجيش على تغيير المشهد في أي وقت، و«العبور بالبلاد إلى الأمّ» وفق الاتفاق المبرم بين الجيش و«قوى الحرية والتغيير»، مبدياً دعمه الكامل للشراكة مع المدنيين، واستعداده لحماية الحكومة المدنية إلى حين انتهاء الفترة الانتقالية وحماية التحوّل الديمقراطي بإجراء الانتخابات، وبحسب المصدر العسكري الذي تحدّث إلى «الخبار»، فإن «الدفعة 39 من المصدر العسكري الذي تحدّث عنها ولأوها المؤسسة العسكرية فقط، وان أفرادها مقاتلون أقوياء لم يستطع النظام السابق كسبهم إلى صفّه والجنّهم». وأوضح المصدر أن «مجموعة الانقلابيين غير راضية عن المكوّن العسكري في مجلس السيادة، وترى فيه ضعفاً ممكّن الدعم السريع وغيره من القوات من الاستقواء على حساب الجيش، كما أن قيادة الجيش لم تعمل على تخليفه من العناصر الذين يعملون كمتخاب لصلحة النظام السابق»، وفي الاتجاه نفسه،

إعراف عن مجموعة الضباط الذين قادوا المحاولة ولأوهم المؤسسة العسكرية

بشاً محلّلون الانقلابيين الجدد من تهمة موالاته النظام السابق، معتبرين أن النواب الوطنية هي التي دفعتهم نحو خطواتهم، على اعتبار أن «أي شخص يرى في نفسه المخلص للبلاد من الأزمات العديدة



انقلت المجموعة الانقلابية الجسر الرابط بين الخرطوم وام حرمان (أ ف ب)

التي تمزّ بها»، خصوصاً أن وضع العملية الهش يشجع كل طامع في السلطة على السعي نحو تحقيق هدفه. غير أن آخرين قللوا من شأن العملية، معتبرين إياها محاولة من قبّل الجيش لجش نبض الشارع، ومعرفة مدى ثقّله لعملية انقلاب بدعوى «تصحيح مسار الثورة»، علماً أن كثرة المحاولات الانقلابية في الفترة الماضية جعلت الشارع في حالة تشكك إزاء ما يشهده يوم امس. على المستوى الرسمي، أعلنت وزارة الإعلام القبض على قادة المحاولة الانقلابية من العسكريين والمدنيين، وذلك في أعقاب تصفية آخر جيوب الانقلاب في «معسكر الشجرة»، مضيفة، في بيان، أن «الأجهزة المختصة تواصل ملاحقة فلول النظام البائد المشاركين في المحاولة الفاشلة»، وتحدّث رئيس الوزراء

مع اقتراب موعد انتخابات مجلس الشورى القطري، بدأت تتصاعد المعارضة القبلية التي تضغط في اتجاه إبطال مرشّح او أكثر إلى المجلس، لإعلاء صوتها متيقنة بحال مجلس الأمة الكويتي الذي يُعتبر منبراً للمعارضة بمركز عن مديّة قوتها الحفريقية، وفي المقابل، تبدو السلطات متيبهة إلى هذا التوجّه، الذي تخشّه من أن يؤدي إلى اختراقه للساحة القطرية من قبل عناصر موالية لقوى إقليمية، وتحديد السعودية والإمارات

عبدالله حمدوك، من جهة، عن أن العملية سبقتها تحضيرات واسعة، باستغلال انقلات الأوضاع في شرق السودان، حيث قطع محتجون الطرق القومية، وأغلّقوا ميناء بورتسودان. ورأى حمدوك أن ما جرى يستهدف «تقويض الانتقال المدني»، معتبراً إياه «انقلاباً مدبراً من جهات داخل القوات المسلحة وخارجها وهو امتداد لمحاولات الفلول منذ سقوط الحكم نفسه اتقن السياسة في التموضعات الإقليمية والدولية، واحسن توظيفها داخلياً. أعانته في ذلك أن الاقتصاد متين إلى الحد الذي لا يبرز طرح شعارات تعرف على أوتار تمش حياة المواطنين، الذين يتمتّعون بواحد من أعلى معدلات الدخل في العالم، إن لم يكن أعلاها على الإطلاق، مع أن التخمّية تظل مطلوبة، مهما كانت الدولة الثرية. وعلى رغم أن الأحزاب السياسية محظورة في قطر بدعوى أنها «تتثير الفتنة» القبلية أو الطائفية، إلا أن السياسة ستجد، على ما يبدو، طريقها إلى الانتخابات التي يمكن أن تفرز معارضة قبلية، سياسية المضمون، ومفتوحة على حساسيات قطر إزاء الجيران، وخصوصاً السعودية والإمارات اللتين كانتا طرفاً في المقاطعة الرباعية التي فرضت عليها. ولذلك، وصول معارضين من هذا النوع، عبر تجريد إشارة النزعة القبلية في قانون الانتخابات، الذي يحصر أيضاً حق الترشّح بالقطريين «الأصليين» الذين وُلد أجدادهم في قطر قبل عام

قطر

حملات انتخابية بشعارات فقيرة المعارضة تنفذ... رغم التضييق

ناصر بن حمد آل شافي الهاجري، مع عدد من أبناء القبيلة. وعلى رغم أن خوف السلطات في قطر قد يكون في جانب منه مجرداً، إلا أن ذلك لا يجيز استخدام تهديد نزع الجنسية بصورة جماعية، فمعظم أبناء القبائل في الخليج لديهم ولاء لأوطانهم، وفي قطر تحديداً، ثمة بين ال مرة وبني هاجر من هم موالون للقيادة السياسية في البلاد. ويعرّض عن الاعتبارات السياسية، فإن الناظر إلى المصنقات الانتخابية التي تغزو شوارع مناطق قطر هذه إلى الوجهة هو الدافع الأكبر وراء كتابة المرشحين، وقد يكون الأمر فعلاً كذلك بالنسبة إلى غالبيتهم، حيث يصعب العثور في حملاتهم مع ذلك، تخشى القيادة السياسية في قطر من أن تفرز الانتخابات نائباً واحداً أو مجموعة قليلة من النواب ممّن يدينون بالتأييد لسعودية أو

1930، ويحرم عدداً كبيراً من حفلة الجنسية من حق التصويت، أو عبر التدخل المباشر أحياناً إذا اقتضى الأمر، باتخاذ إجراءات من مثل شطب اسم المرشحة مباركة المري من لوائح المرشحين (الدائرة 16)، الأمر الذي أكدت المرشحة أنه حصل من دون علمها أو «من دون وجود طعن». محاولات السلطة تضيق منافذ وصول معارضين إلى مجلس الشورى، بدأت بقانون الانتخاب الذي أقرّ العام الحالي، بعد تاجيل طويل للانتخابات، إذ تُض القانون على انتخاب 30 عضواً من أصل الأعضاء الـ45 في المجلس، وأن يعيّن الإمبر الأعضاء الـ15 الباقين، ما يعنى أن للأمبر «فيتو» على القرارات التي تتطلب غالبية تفوق الثلثين، في حال حصل مستقبلاً أن تمكّنت المعارضة من السيطرة على كامل المقاعد المخصّصة للانتخابات، وهو أمر صعب عملياً، لكن في الظروف الحالية، حتى لو تمكّنت المعارضة

تضبط المعارضة القبلية في اتجاه إبطال مرشّح او أكثر إلى مجلس الشورى لإعلاء صوتها

قيادته ساهم في تحقيق وزن ونقل تلعبه قطر على المستوى الدولي»، إلا أن شعارات كثيرين من المرشحين جاءت عمومية ولا تفيد بضمون واضح، من مثل شعار ملصق المرشّح عن الدائرة 7 خالد العبيدان الجسرة: «لتصنع أثراً»، أو شعار عبد الرحمن الخليفي المرشّح عن الدائرة الأولى: «أقر أمانة»، أو شعار مرشحة الدائرة 17 لبندا ناصر الدفح: «عدل التشريع، وعدالة التوزيع، حق للجميع». إلا أن الانتخابات القطرية، مهما كانت محدودة، تظلّ أعمق بكثير من أن تكون مجرد تناقض بين وجهاء، خصوصاً أنها تأتي في وقت يبدو فيه الخليج برتته مهجوساً بمصادر اللقّ المتعدّدة، التي تشمل المرشحين في الدائرة 16، خاصة أن السلطات سبق أن تزعّت جنسيات شيخ القبيلة طالب بن لاهوم بن شريم وعدد من أبنائها لامتلاكهم سياسية كـ«الإخوان المسلمين»، والقانون القطري ازدواجية الجنسية، كما أسقطت، بالاداعي نفسه، جنسية شيخ قبيلة بني هاجر، شافي بن

ولاءات مجموعات معينة، بخّاصة في جنوب البلاد وجنوب غربها. وفي إقاداته الصحافية التي كشف فيها عن أسماء الوزراء والمسؤولين الجدد، لفت مجاهد إلى أن الحكومة باتت الآن «تضغ أقليات عدّة»، من بينهم التاجر الأفغاني حاجي نور الدين عزيزي، وهو من ولاية بانشير، الذي عُيّن وزيراً للتجارة، إضافة إلى تعيين كالدان عبد وزيراً للصحة بالوكالة، كما تمّ تعيين كل من حاجي محمد عظيم سلطان زاده من إقليم سربل الشمالي، وحاجي محمد بشير من إقليم بغلان الشمالي أيضاً نائبين لوزير التجارة، وعبد الباري عمر ومحمد حسن غباني، وهو الخلفاء الإقليمية والشخصية التي طُفت على السطح بعد انتقالها إلى موقع الحكم، وإن كانت تحاول نفيها باستمرار. ويفيد تقرير صادر عن مجلس الأمن الدولي، في حزيران الماضي، بأن كلاً من ذاكر - المعتقل السابق له«اللجنة الأوبية الوطنية»، وفي هذا الإطار، أشار مجاهد إلى أن الحركة الغت فعالية للإعلان عن حكومتها الجديدة والاحتفاء باعضائها «حرصاً على رغبيتها في الخفاء هجمات خبيسة». تنظيم الوزراء في أداء مهامهم في أقرب وقت ممكن، ورداً على سؤال عمّا إذا كانت الحكومة حقّقت مبدأ الديمقراطية، ربما يكونون من شعبنا الأفغاني، تبخوا فكر التنظيم وهي ظاهرة لا يؤيّدنا عموم الشعب»، (الأخبار)

اعلن مجاهد انه تم تعيين مهثلي الهزارة، بما في ذلك رسمية حكومية

على رغم إلباسها صفة «الموقّعة»، يبدو أن حكومة «طالبان» الثانية لا تزال في طور التشكّل. ومن خلال التعيينات الجديدة التي كشف عنها يوم امس، تسعى الحركة إلى شمول كل المتنافسين في داخلها، ضمن الحكومة العتيدة، فضلاً عن إسناد بعض المناصب الثانوية إلى «الأقليات»، عل سلطتها «الجامعة» الجديدة تحوز اعتراف «المتجمع الدولي»، كما تأمل، لا سيما في ظل تحديات داخلية تواجهها، وتشكّل عودة نشاط تنظيم «داعش - ولاية خراسان» في شرق أفغانستان، أبرزها.

تولي حركة «طالبان» الجديدة أهمية استثنائية لرضي «المتجمع الدولي» عن حكومتها الموقّعة التي لا تزال في طور التشكّل. وهي، وإن منحت قيادتها وحرسها القديم، المناصب الرئيسة في حكومتها الثانية، إلا انها «طغمتها» بأقليات من الهزارة ومن ولاية بانشير، لتصبح أكثر شمولاً ومقبولية في الداخل والخارج

يعكس تعيين القياديين اهتمام «طالبان» بتحقيق الوحدة في صفوفها (أ ف ب)



لعره الكثير من المعارضين القطريين عن املهم في الحصول على سقف لممارسة السياسة مما لك لسقف الكويت (من الوبه)

العالم

ليبيا



يسمى عقيلة صالح الرابعه في حوض الانتخابات الرئاسية، إلى تعزيز سلطة البرلمان (صت الجوب)

عقيلة صالح يناور «رئاسياً»: الدبيبة صار وراءنا

إجراءات مصيرية، أو التوقيع على مذكرات تفاهم جديدة، فضلاً عن أن ما جرى ستحرم رئيسها، الدبيبة، من جولائه الخارجية التي تستقرّ صالح. وفي حين كان يُنتظر منح الحكومة أسبوعين للاستماع إلى إقادات وزرائها أمام البرلمان، إلا أن قرار سحب الثقة عُرض بشكل مفاجئ، أمس، ليصار مباشرة إلى التصويت عليه بغالبية 89 نائياً. وبهذه الخطوة، يسعى عقيلة صالح الراغب في خوض الانتخابات الرئاسية، إلى تعزيز سلطة البرلمان، مع اقتراب موعد الاستحقاق الانتخابي، وفي ظلّ عدم تبني القانون الذي

شكّل قرار البرلمان الليبي، أمس، سحب الثقة من حكومة عبد الحميد الدبيبة، مفاجأة من العيار الثقيل.

كون الحكومة جاءت بعد التوافق على مساءلة وزراء الحكومة، وفي ظلّ غياب الإجماع لـ «تطهيرها»، قبل نحو ثلاثة أشهر من موعد الانتخابات. لكن رئيس البرلمان، عقيلة صالح، يتخذ مناورة يعتقد أنها ستعمّد الطريق أمامه للترشح إلى الرئاسة، بعد تمرير سلطة مجلس النواب المخوّل - حصراً - إقرار القانون الذي ستجرى على أساسه الانتخابات

صوّت مجلس النواب الليبي بغالبية 89 نائياً من أصل 113 حضروا الجلسة، أمس، لسحب الثقة من حكومة عبد الحميد الدبيبة، في خطوة عُذت مفاجئة كونها جاءت بعد يوم واحد من توافق المشرعين على مساءلة وزراء الحكومة أمام البرلمان، ونجاة الدبيبة المقترضة بسبب غياب الإجماع على عملية سحب الثقة. لكن الأمور تبدّلت في غضون 24 ساعة، وتزايد عدد البرلمانيين المستعدين للسير في هذه الخطوة إلى 89 نائياً، بعدما لعب رئيس المجلس، عقيلة صالح، دوراً حاسماً في هذا الاتجاه، فقاد «المهبة»، عبر عدد من مساعديه، الذين انتقدوا مواقف رئيس الحكومة ومماطلته في التعدي من الملفات الحاسمة، وعلى رأسها الانتخابات المقرّ إجراؤها نهاية

العام الحالي. وبرز النواب قرارهم سحب الثقة، بـ«فشل» الحكومة في التعامل مع المشكلات الداخلية، أو إعداد موازنة تتناسب مع الوضع الاقتصادي القائم، فضلاً عن إخفاقها في توحيد مؤسسات الدولة، وتركزت انتقادات بعض النواب لآداء الحكومة، على «البذخ» الذي لا يراعي الظروف الراهنة، إلى جانب التأخير في صرف رواتب العسكريين، بعدما فشل الدبيبة في إقناع هؤلاء بأنه يتحرج بما يتناسب مع طبيعة الظروف والأوضاع التي تعيق طرح خطط المشروعات التنموية. وعلى رغم أن قرار سحب الثقة شكّل مفاجأة لكثيرين، إلا أن رئيس البرلمان عدّ «مناورته» بمثابة ورقة ضغط على الحكومة لإجراء الانتخابات في موعدها، إن لئلا يكون في مستطاعها اتخاذ

وفيات

ذكرى

ذكرى اربعين
هو القيامة والحياة ونحن أمنّا ونشهد لمناسبة مرور أربعين يوماً على وفاة
عليا الياس القرّي
أرملة سليم خليل العليّ، نصلي قداس وجناز الأربعين في كنيسة مار مارون الدينية وذلك يوم الأحد الواقع فيه 26 أيلول الساعة 11 قبل الظهر.
صلوا معنا

إشراكات

إعلانات رسمية ومهوبة

وفيات

إعلان عن مناقصة عمومية ومعاودة

تجري المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مناقصة عمومية معاودة وفق دفتر الشروط الخاص لتلّزيم «أشغال عتّ الطلب لإصلاح الأعطال الطارئة على خطوط التوتير العالي 66 كلف. العائدة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني لعام 2021». يمكن الإطلاع على ملف التلّزيم واستلام نسخة عنه ضمن الدوام الرسمي في مكتب مصلحة الصفقات في ش.بشارة الخوري، بناية غناجه، ط 4، مقابل دفع مبلغ /100,000.لل نقداً الي صندوق المصلحة. تقدّم العروض باليد في القلم المركزي حتى ظهر يوم الاثنين 2021/10/11، وتقف في جلسة علنية الساعة العاشرة من اليوم التالي على العنوان اعلاه.

رئيس مجلس الإدارة / مدير عام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني د. سامي علوية التكلفة 765

إعلان قضائي
بتاريخ 2021/7/6 قرر رئيس الغرفة الابتدائية في بعلبك القاضي وسيم الحجار نشر خلاصة الاستدعاء المقدم من عادل وعلي وحسين عبد الله مرتضى بوكالة الاستاذ محمد الدبس بتاريخ 2021/6/21 والمسجل برقم اساس 2021/584 والذي يطلب بموجبه:

أولاً: شطب إشارة الدعوى المقدمة من حسين ومحمد اديب وعبد الله اولاد صالح مرتضى ضد كل من خاتون بنتي صالح مرتضى وبدرية وفاطمة ابنة صالح مرتضى والسيد مصطفى المرتضى والسيدة رقيه درويش المرتضى لدى محكمة بداية البقاع والمسجلة برقم يومي /661/ تاريخ 1946/7/3.

ثانياً: شطب إشارة دعوى قسمة مقدمة أمام القاضي المنفرد المدني في بعلبك من المدعية رقية مرتضى بوجه المدعى عليهم خاتون محمد مرتضى ومحمد ديب وحسين وعبد الله وبدرية وفاطمه اولاد صالح مرتضى والمسجلة برقم يومي /1465/ تاريخ 1951/11/12.

ثالثاً: شطب إشارة الدعوى المقامة برقم 52/217 من المدعين حسين وعبد الله صالح مرتضى بوجه المدعى عليهم خاتون أرملة صالح مرتضى وبدرية وفاطمة صالح مرتضى ومصطفى المرتضى ورقيه درويش مرتضى أمام القاضي المنفرد المدني في بعلبك والمسجلة برقم يومي 815/ تاريخ 1952/4/9.

رابعاً: شطب إشارة الدعوى المقامة من حسين ومحمد اديب وعبد الله صالح مرتضى بوجه المدعى عليهم وربة رقيه درويش مرتضى وهم فاطمه عربية درويش مرتضى وامته درويش مرتضى واولاد اخيها علي المتوفى قبلها وهم محمد ابو الهدى علي مرتضى ونور الدين علي مرتضى وعاتكة علي مرتضى واسما علي مرتضى وكلمم علي مرتضى واولاد اخيها محمود المتوفى قبلها وهم درويش وسليم ومحمد سامي ومحمد سمير ومفيده ومكيه وساميه محمود مرتضى وذلك أمام القاضي المنفرد المدني في بعلبك والمسجلة برقم يومي 1990/471 تاريخ 1990/3/14.

وذلك عن صحيفتي العقارين /72/ و/117/ حوش تل صفيه. سنداً للمادة 512 اصول محاكمات مدنية الفقرة الرابعة، فعلى من لديه اعتراض ان يتقدم بملاحظاته خطياً امام هذه المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيسة القلم
وفاء محمد علي الرفاعي

إعلان عن مناقصة عمومية
إلى المديرية العامة لأمن الدولة ترغب في إجراء مناقصة عمومية لتحقيق قرطاسية مختلفة وذلك على أساس

إعلانات رسمية

بموجب عقد فك تامين بينه وبين بنك بيروت ش.مل. شهادة قيد تامين بدل عن ضائع التامين المسجل على العقار رقم 8509 القسم 5 من منطقة كفرديبان العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان راني حيدر

إعلان من امانة السجل العقاري في كسروان
طلبت المحامية كريستين شربل نخول بصفتها وكيلة وليد ابراهيم الحويك بصفته وكيل رمزي ابراهيم الحويك سند تملك بدل عن ضائع في العقار رقم 1316 القسم 11 من منطقة صربا العقارية قضاء كسروان على 1200 سهم. وكالة غير قابلة للعلل على 15 يوماً
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان راني حيدر

إعلان من امانة السجل العقاري في كسروان
طلبت المحامية رشا قاضي يارود بصفتها وكيلة كل من جبرابر ليون تفنكجيان وباسكال جوزيف مقبل وليون جبرابر تفنكجيان والمقبل جبرابر تفنكجيان سندات تملك بدل عن ضائع في العقارات رقم 519 و520 من منطقة كفرتبه العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان راني حيدر

إعلان من امانة السجل العقاري في كسروان
طلب ميخائيل ميلاد دويهي بصفته وكيل وداد ميلاد دويهي سند تملك بدل عن ضائع في العقار رقم 527 القسم 13 من منطقة ذوق مكاييل العقارية قضاء كسروان.

إعلان من امانة السجل العقاري في كسروان
طلب المحامي شفيق سليمان ساسين بصفته وكيل الياس نعيم سلامه بصفته وكيل نعيم الياس سلامه سندات تملك بدل عن ضائع في العقار رقم 978 الأقسام 4 و 5 البلوك B من منطقة البوار العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان راني حيدر

إعلان من امانة السجل العقاري في كسروان
طلب زخيا حنا الموارى سند تملك بدل عن ضائع في العقار رقم 253 من منطقة البوار العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان راني حيدر

إعلان من امانة السجل العقاري في كسروان
طلب جان يوسف داجر بصفته وكيل جورج نبيل بستاني بصفته

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
بونجا غروب ش.مل	228238	RR2102807561LB	26/07/2021	23/08/2021
الشركة الزراعية للاستشارات والتجارة ش.م.م	315964	RR210280190LB	27/07/2021	23/08/2021
كرييف غروب هولدنغ ش.مل	3357929	RR210280583LB	30/07/2021	24/08/2021
خليل محمد صعب	671781	RR210281059LB	30/07/2021	23/08/2021
فيفيان انطوان شمالي	143582	RR210502501LB	13/07/2021	11/08/2021
رشيد اسعد الطمش	1386483	RR210279347LB	13/07/2021	30/08/2021
فؤاد جميل الأغا كسيه	2186919	RR210279917LB	13/07/2021	30/08/2021
عبد الرؤوف ابراهيم محمد الايوبي	90781	RR210280861LB	27/07/2021	17/08/2021

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 753

لاستلام الإنذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب بمهلة 5 ايام من تاريخ التبليغ وشهرين من تاريخ النشر والا ستعتمد لتعيين ممثل خاص وفقاً للمادة المذكورة اعلاه. مامور التنفيذ
عبد المنعم الرشيد

إعلان من امانة السجل العقاري في كسروان
طلب سهيل حليم حرب سند تملك بدل عن ضائع في العقار رقم 2922 من منطقة عجلتون العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان راني حيدر

إعلان
تتعقد لجنة المناقصات اجتماعها في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً بتاريخ 2021/10/12 بطريقة المناقصة العمومية:

* تلّزيم مشروع تشغيل مركز زحلة لمعالجة النفايات الصلبة بطريقة المعالجة العمومية.

يُمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة ان يطلع على دفتر الشروط الخاص الموجود لدى الدائرة الادارية في البلدية أثناء الدوام الرسمي وعليه تقديم عرضه باليد او بالبريد المضمون شرط ان يصل الدائرة الادارية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لهذه المناقصة.

زحلة في 21/9/2021
رئيس بلدية زحلة - المهلقة وتعانيل المهندس أسعد زغب

مطلوب

شركة بناء بحاجة إلى فورمان مع خبرة 10 سنين وأكثر، لبناني الجنسية لمشاريع في مختلف المناطق اللبنانية. الرجاء إرسال السيرة الذاتية إلى: construction21.info@gmail.com

لإعلاناتكم المصوبة في الأخبار
71-513571
01-759500

كل 4 اسطر 100.000 ليرة لبنانية
كل سطر إضافي 20.000 ليرة لبنانية



صورة وخبير

تلقى «متحف بيكاسو» في باريس ثمانية أعمال لم تعرض من قبل، منحتها ابنة الفنان الإسباني مايا للدولة الفرنسية. وخلال مؤتمر صحفي أقيم أخيراً بحضور وزيرة الثقافة روزلين باشلو ووزير الاقتصاد برونو لو مير، كشف النقاب عن إحدى هذه القطع وهي لوحة تعود للعام 1938. يحمل العمل اسم «طفلة المضاضة الجالس على كرسي»، وتمتلك على الأرجح مايا في طفولتها. على ما كشف مفيد الفنان، أوليفيه فيدمير بيكاسو، الذي حضر المؤتمر إلى جانب شقيقته ديانا. هذه القطعة جزء من المجموعة العائلية التي منحتها إلى المتحف الابنة الأولى لبيكاسو من هاري-تيريز والنتر التي تعرف عليها الفنان سنة 1927. تضم المجموعة ست لوحات ومنحوتتين. وتنضم هذه الاعمال إلى المحفوظات الواسعة جداً التي يحتضنها «متحف بيكاسو» منذ عام 1985 وهي ستعرض كلها للجمهور اعتباراً من نيسان (أبريل) 2022.



نزيه أبو غشن يوهيات ناقصة

أسراري

قلتُ وأعيدُ القول:

أنا أيضاً لديّ أسراري

أسراري المنقوشة على جبيني وما بين

عينَي كدمغة الكافر...

أسراري التي لا تخفى حتى على أعمى..

أسراري المترعة بالبراكين المطفأة، والسموم

منتبهة الصلاحية.

أسراري «الغميقة»، المجلجة، التي لا غاية

لها

غير أن تدلّ على هزائمي، وتفصح بلاهة

قلبي.

أنا الذي: «تبا لي!».

الإخوة سحاب: الموسيقى والغناء في فلسطين

وُلد الإخوة سحاب الثلاثة عند شاطئ مدينة يافا وتعلّقوا بالفن العربي والثقافة العربية هناك. عند ذلك الشاطئ الفلسطيني البديع، مضت السنوات ولم يبرح الجذر تربته، عالماً بأبي الاقتلاع من أعماق نفوسهم. في هذا الكتاب، هم يبرزون للأجيال الفلسطينية الطالعة بعضاً من تلك الجذور، «كي لا يضيع ما بقي من وجداننا الحضاري بعد محاولات الاقتلاع وإبادة الثقافة الجارية على قدم وساق». وفي النهاية يشدّد الثلاثي على أنه صحيح أنهم أنجزوا كتاباً في الفن، إلا أنه أيضاً «كتاب له قضية».

عن «المؤسسة العربية للنشر والتوزيع» صدر أخيراً كتاب «الموسيقى والغناء في فلسطين قبل 1948 وبعدها» للإخوة إلياس وسليم وفكتور سحاب. تتلخّص مهمة الإصدار الجديد في حفظ التراث والتاريخ الفني الفلسطيني الذي يتعرّض لغزو صهيوني يسعى إلى «اقتلعه من وجدان الشعب العربي الفلسطيني»، وفق ما يرد على الغلاف. ويضيف المؤلفون أنه «كتاب مقاوم، شبت لقيم شعب أبداع وغنى ورقص وجاهد وقاوم بالنغم والغناء، منافحاً عن قضيته، ومعرباً عن تمسّكه بشخصيته الثقافية والحضارية العربية».



غناء وموسيقى مع جوي وأوليفر

اليوم الأربعاء، تضرب جوي فياض (الصورة) موعداً جديداً مع الجمهور في NOW Beirut بالاشتراك مع أوليفر معلوف. يدعو الثنائي الجمهور للاستمتاع بسهرة مليئة بالغناء والموسيقى، في محاولة لإيجاد فسحة فرح في ظلّ السواد الذي يخيم على يوميات اللبنانيّة. تشتت فياض بالعروض الحيّة التي تجمع فيها بين الغناء والعزف على مجموعة من الآلات من بينها الغيتار والهارمونيكا والترومبيت، مستعيدة روائع البلوز والبوب والروك، من دون أن يخلو البرنامج من الأعمال الأصلية. بدوره، يطلّ أوليفر ليلهب الأجواء بمقطوعات موسيقية يؤدّيها على الكمان.

حفلة جوي فياض وأوليفر معلوف: اليوم الأربعاء - الساعة التاسعة مساءً - NOW Beirut (شارع سليم بسترس - الأشرفية - بيروت). للاستعلام: 01/211122



تحية حكواتية من صور إلى طرابلس

أعلنت «جمعية تيرو للفنون» و«مسرح إسطنبولي» عن إقامة الدورة الثالثة من «مهرجان لبنان المسرحي الدولي للحكواتي» تحت شعار «تحية من صور إلى طرابلس»، بين 25 و27 الحالي في «المسرح الوطني اللبناني» في صور، بمشاركة 35 حكواتياً من لبنان والعالم العربي وفرنسا واليونان وإسبانيا. ويهدف الحدث إلى «المحافظة على التراث والهوية والفن الحكواتي». كما يقام «مؤتمر لبنان المسرحي» حول أهمية الموروث الشفهي، ومقهي «للحكاية» لتبادل التجارب ونقل المعارف والحث على ضرورة تسجيل القصص الشعبية لدى منظمة الأونيسكو كتراث شفوي، فضلاً عن عروض موازية في الساحات العامة وورش للأطفال حول تأليف حكايات.

«مهرجان لبنان المسرحي الدولي للحكواتي» بين 25 و27 أيلول - المسرح الوطني اللبناني (صور - جنوب لبنان)



سهرة سودانية في الباشورة

تدعو جمعية «السبيل» يوم السبت المقبل إلى حضور أمسية ثقافية تراثية سودانية في «مكتبة بلدية بيروت العامة». يجري اللقاء بالشراكة مع المنتدى النسائي العربي الأفريقي وبدعم وتمويل من GIZ، وبحضور الفنان السوداني رحمة الله والإعلامي الشاعر محمد ود الشيخ، على أن تتولى الممثلة اللبنانية برناديت حديد مهمة التقديم. تتخلل الموعد محطات غناء وعزف وشعر وأدب وأزياء، مع مساحة للحلوى والمشروبات اللذيذة، بالإضافة إلى عرس سوداني (طقوس الجرتق).

السبت 25 أيلول (سبتمبر) الحالي - الساعة السادسة مساءً - «مكتبة بلدية بيروت العامة» (بناية الدفاع المدني - الباشورة - الطبقة الثالثة). للاستعلام: 01/667701 أو bachoura.library@assabil.com